الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في مصر- النصف الأول من 2025

هذا التقرير هو أحد مخرجات مدرسة المهارات البحثية والقانونية 2025
معهد دفتر أحوال لأبحاث البيانات بالتعاون مع مكتب دفاع-خالد علي للمحاماة
إعداد وتنفيذ متدربتين ومتدرب من خريجي المدرسة

يهدف هذا التقرير الي رصد الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية داخل جمهورية مصر العربية خلال النصف الأول من 2025

سجّل النصف الأول من العام الجاري "472" فعلًا احتجاجيًا في مختلف المحافظات المصرية، توزّعت بين أنماط متعددة من أشكال الاحتجاج. وقد أظهرت البيانات أن "الإضرابات عن العمل" كانت الشكل الأكثر بروزًا، إذ بلغت 319 إضرابًا بنسبة تفوق ثلثي الأفعال المرصودة، تلاها "التظاهرات الميدانية" بعدد 143 تظاهرة، ثم "الاعتصامات الميدانية" التي اقتصرت على 4 حالات، وأخيرًا "الاستغاثات" التي بلغت 6 حالات فقط.

على مستوى التوزيع الجغرافي للمحافظات، جاءت محافظتي الجيزة والقليوبية في صدارة المحافظات التي شهدت احتجاجات بعدد 44 فعلًا لكل منهما، تبعتهما محافظة الفيوم بعدد 38 احتجاجًا. بينما سجلت محافظة القاهرة 20 فعلًا احتجاجيًا، بينما جاءت الإسكندرية بعدد 19 فعلًا. وفي المقابل، سُجلت أدنى المعدلات في محافظة طنطا بواقع فعلين فقط، تركّزا في اعتصام ميداني وتظاهرة ميدانية. أما باقي المحافظات، فقد تراوحت الأعداد بين 12 و15 فعلًا احتجاجيًا في معظمها، بما يعكس انتشار الاحتجاجات على نطاق واسع وإن كانت بدرجات متفاوتة.

عند النظر إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الفئات المنظمة لهذه الأفعال، تبيّن أن الموظفين والعاملين في القطاع العام كانوا الفاعل الأكثر حضورًا، حيث نظّموا 382 احتجاجًا؛ أي ما يعادل أكثر من أربعة أخماس الفعل الاحتجاجي الكلي. فيما سجل العمّال في القطاع الخاص والعمالة اليومية 84 احتجاجًا؛ أي أقل من خمس الإجمالي. أما الفاعلية الاحتجاجية ذات الطابع الاجتماعي المنظمة من قِبل النشطاء المستقلون "الناشطية الاجتماعية"، فقد اقتصرت على 6 أفعال احتجاجية فقط. لهذا تؤكد هذه الأرقام أن الاحتجاجات لا تزال مرتبطة بشكل أساسي بفئات القطاع العام، مع بقاء حضور أقل لكنه ملحوظ لفئات القطاع الخاص.

أما على مستوى الأقاليم الجغرافية، فقد سجل إقليم القاهرة الكبرى أعلى معدل احتجاجي بإجمالي 109 حالات، يليه إقليم القناة وسيناء بـ 94 فعلًا، ثم إقليم الدلتا بـ 70 فعلًا. وجاء بعد ذلك إقليم شمال الصعيد بـ 64 احتجاجًا، وجنوب الصعيد بـ 62 احتجاجًا، بينما سجل إقليم الإسكندرية 47 فعلًا وإقليم وسط الصعيد 26 فعلًا. هذا

التوزيع يبيّن تمركز الفعل الاحتجاجي في القاهرة الكبرى بوصفها مركزًا إداريًا وسياسيًا، إلى جانب القناة وسيناء حيث تلعب العوامل الاقتصادية والإقليمية دورًا بارزًا فيها.

عند تحليل التوزيع الزمني للاحتجاجات، يتضح أن الربع الثاني من 2025 شهد طفرة ملحوظة في عدد الأفعال الاحتجاجية مقارنة بالربع الأول. فقد ارتفع العدد من 81 احتجاجًا في الربع الأول إلى 391 احتجاجًا في الربع الثاني، أي ما يعادل خمسة أضعاف تقريبًا. ويعكس هذا الارتفاع حالة من التوتر الاجتماعي والاقتصادي المتصاعد مع دخول النصف الثاني من العام. كما تبرز هذه الفجوة الزمنية بوضوح في سلوك فئة الموظفين بالقطاع العام، حيث نظموا 23 فعلًا فقط في الربع الأول، مقابل 359 فعلًا في الربع الثاني. كذلك، شهد القطاع الخاص انخفاضًا نسبيًا من 57 فعلًا في الربع الأول إلى 27 فعلًا في الربع الثاني، في حين ارتفع نشاط النشطاء الاجتماعيين من فعل واحد إلى خمسة أفعال.

كما تتضح الصورة ذاتها عند النظر إلى التوزيع الزمني للأقاليم الجغرافية؛ فقد ارتفعت الأعداد في جميع الأقاليم خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. على سبيل المثال، صعدت الاحتجاجات في إقليم القناة وسيناء من 17 فعلًا إلى 77 فعلًا، وفي جنوب الصعيد من صفر إلى 62 فعلًا، وفي الدلتا من فعل واحد إلى 69 فعلًا. كما زادت أعداد الاحتجاجات في القاهرة الكبرى من 46 إلى 63 فعلًا، بينما شهدت الإسكندرية تضاعف من 6 أفعال إلى 41 فعلًا. هذه التباينات الزمنية تشير إلى موجة احتجاجية عامة اجتاحت مختلف الأقاليم مع مطلع الربع الثاني.

أما من حيث طبيعة المطالب، فقد هيمنت المطالب الاقتصادية بصورة شبه مطلقة. إذ بلغت 464 احتجاجًا من أصل 472، بنسبة تفوق 98% من الإجمالي. في المقابل، لم تتجاوز المطالب الاجتماعية 8 أفعال فقط. بينما يرتبط ذلك بطبيعة الظروف الاقتصادية الضاغطة التي تركزت حول الأجور والظروف المعيشية والعمل. وعلى مستوى العلاقة بين الفئات المنظمة والأنواع المطلبية، يتضح أن موظفي القطاع العام قدّموا الحصة الأكبر من المطالب الاقتصادية بعدد 379 احتجاجًا، فيما نظّم عمّال القطاع الخاص 83 احتجاجًا اقتصاديًا. أما النشطاء الاجتماعيون فقد شكلوا استثناءً نسبيًا، حيث قادوا 4 احتجاجات اجتماعية إلى جانب احتجاجين اقتصاديين فقط.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن المشهد الاحتجاجي في مصر خلال النصف الأول من عام 2025 اتسم بعدة سمات أساسية: أولها، هيمنة القطاع العام على الحراك الاحتجاجي من حيث الحجم والانتشار. ثانيها، التمركز الجغرافي في القاهرة الكبرى والقناة وسيناء، مع انتشار ملحوظ في الدلتا والصعيد. ثالثها، التزايد الحاد في حجم الاحتجاجات خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. وأخيرًا، الطبيعة الاقتصادية البحتة التي طغت على المطالب، بما يعكس تصاعد الضغوط المعيشية والاقتصادية على الفئات العاملة في الدولة.

آلية جمع المعلومات والمصادر:

جرى تطوير قاعدة البيانات بالاعتماد على الفعاليات المنشورة في المواقع الصحفية عبر الإنترنت، باستخدام محرك البحث جوجل خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2025 إلى 30 يونيو من العام نفسه.

طُرق رصد المعلومات:

في المرحلة الأولى، جرى استخدام كلمات مفتاحية محددة (اضراب - اعتصام - تظاهرة - احتجاج - وقفة - فض - قوات الأمن) للوصول إلى نتائج دقيقة متسقة مع طبيعة الفعاليات التي يرصدها التقرير. وفي مرحلة لاحقة، جرى الرجوع يدويًا إلى الأرشيف الصحفي لعدد من المواقع الإخبارية (المنصة - مدى مصر - الاشتراكيين الثوريين)، وذلك لحصر الفعاليات التي قد لا ترد مباشرةً ضمن نتائج الكلمات المفتاحية، لكنها تندرج ضمن نطاق موضوع التقرير.

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وأرشفتها:

اعتمد فريق العمل على برنامج Excel Sheet في إدخال البيانات وتنظيفها ومعالجتها، وكذلك في إنتاج الإحصاءات الوصفية والرسوم البيانية المرتبطة بها.

البيانات الوصفية (Metadata):

أُنشئت متغيرات وصفية إضافية تصف الوقائع المرصودة بدقة أكبر، مثل: متغير "الإقليم الجغرافي" المشتق من عمود "المحافظة"، والذي قُسّم إلى سبعة أقاليم (القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الدلتا، القناة وسيناء، شمال الصعيد، جنوب الصعيد، وسط الصعيد). إلى جانب متغير "تصنيف سبب الفعل الاحتجاجي"، المضاف إلى عمود "نوع الفعل الاحتجاجي". بالإضافة إلى متغيرات أخرى خاصة بالفئات المنظمة، وحجم المشاركة، والجهات المواجهة للاحتجاجات.

تُعد هذه البيانات الوصفية أقرب ما يمكن للتوصيف الإحصائي الدقيق استنادًا إلى المعطيات المتاحة. ومع ذلك، فهي لا تمثل دقة مطلقة (100% كنسبة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية)، إذ جرى في بعض الحالات الاعتماد على فرضيات واستنتاجات مبنية على المعايير الإحصائية وخبرة الباحثين. جرى تمييز أعمدة البيانات الوصفية في قاعدة البيانات باللون الأخضر.

منهجية التحقّق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

أُستخدمت منهجية Triangulation and Data Verification المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، والتي تقوم على مقارنة المعلومات المستقاة من مصادر مختلفة للواقعة ذاتها، وتقييمها وفقًا لمعايير محددة تتيح الاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

مصطلح "فعالية" يمثل احتجاج أو تحرك واحد حدث في نطاق جغرافي "جمهورية مصر العربية" وزمني خلال الفترة من 1 يناير 2025 إلى 30 يونيو من العام نفسه، على خلفية مطالب اجتماعية أو اقتصادية، بغض النظر عن الأطراف المشاركين فيها أو عدالة ومشروعية المطالب.
مصطلح عدد "الفعاليات" المستخدم في الجداول الإحصائية يمثل عدد الفعاليات التي تم رصدها مع مراعاة احتساب كل يوم (24 ساعة) في الفعاليات كفعالية جديدة، أما في حالة تطور الفعل الاحتجاجي كحدوث مسيرة في أثناء اعتصام أو استمرار الفاعلية عدة أيام فاعتبرت كحالة احتجاجية جديدة.

قاعدة بيانات الوقائع:

1) بيانات المسار الزمني والجغرافي.
2) كود الواقعة أو الكود الأخير: يحتوي على ترقيم للوقائع من رقم 1 إلى 472 واقعة.

تاريخ الواقعة: هو تاريخ حدوث الواقعة وفق المعلومات المتاحة، وفي حالة عدم إتاحة تلك المعلومة أو عدم الاستدلال يتم إدراج الواقعة بتاريخ النشر في المصدر.

التصنيف النصف سنوي: خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري، وتم تحديد فيه التقسيم الربع الأول من العام والربع الثاني من العام، وفقًا لتاريخ الواقعة.

المسار الجغرافي:

- الإقليم: ويحدد فيه الإقليم الجغرافي الذي حدث فيه الواقعة، وينقسم إلى :

1. إقليم القاهرة الكبرى: (القاهرة – الجيزة – القليوبية).
2. إقليم الإسكندرية: (الإسكندرية- البحيرة- مطروح).
3. إقليم الدلتا: (الدقهلية – الغربية – كفر الشيخ – المنوفية – دمياط) .
4. إقليم القناة وسيناء: (بورسعيد – الاسماعيلية – الشرقية – السويس- شمال سيناء – جنوب سيناء)
5. إقليم شمال الصعيد: (الفيوم – بني سويف – المنيا).
6. إقليم وسط الصعيد: (أسيوط – الوادي الجديد)
7. إقليم جنوب الصعيد: (قنا – الأقصر – أسوان – البحر الأحمر – سوهاج)

المحافظة: هي المحافظة التي يقع بها المكان الذي شهد حدوث الفاعلية، وشملت جميع محافظات الجمهورية.
الدائرة أو القسم أو المركز: التي حدثت بها الفاعلية .
مكان الواقعة كما ذكر في الخبر: مكان حدوث الواقعة كما ذُكر نصًا بالخبر.

مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي:

الفهم: قراءة السياق وتحليل تركيب البيانات والمصادر والمحتوى المعلوماتي كاملًا.
التقسيم والتصنيف: تحديد وحدات التعداد الإحصائي، وتصنيف كل معلومة في خانتها داخل قاعدة البيانات.
بناء التصنيفات (**Metadata**): فهرسة البيانات وتكويدها وفقًا لقواعد الإحصاء في العلوم الاجتماعية.
معالجة الفجوات المعلوماتية: إعادة بناء مستويات أخرى بالاستناد إلى مصادر بديلة أو مكملة.
الاستنتاج: استخلاص معلومات جديدة دقيقة (بنسبة 100%) من خلال تحليل النصوص المنشورة أو محتوى الأخبار.
الفرضية: إدراج معلومات مرجحة بنسبة كبيرة، رغم عدم ورودها صراحة في المصادر الصحفية، وذلك بناءً على معايير أكاديمية وخبرة الباحثين.

معايير إدراج واستبعاد الفعاليات:

-1معيار وحدة العد الإحصائي: يُعبر كل صف عن واقعة واحدة حدثت بشكل جزئي أو كلي في مكان وزمان محددين.
-2المعيار الزماني: يبدأ من الفترة 1 يناير 2025 حتى 30 يونيو من العام نفسه، وتم تقسيمه إحصائيًا بشكل ربع سنوي.
-3المعيار المكاني: يشمل كافة محافظات الجمهورية بغض النظر عن جنسية أطراف الفاعلية أو موضوع المطالب، سواء كانت داخلية أو خارجية.
-4الوقائع المستبعدة: تم استبعاد حالات التظاهر أو الفعاليات التي تمت قبل الفترة أو بعدها، وكذلك بعض الحالات ذات الصلة بالشأن السياسي التي حدثت خارج مصر.

نظام الفهرسة والفرضيات والاستنتاجات:

في بعض الحالات، لا يوفر المصدر الإخباري تفاصيل كافية عن الواقعة، لذلك قمنا باستنتاج أو افتراض بعض البيانات في نطاق ضيق وبناءً على دلالات منطقية متعلقة بنمط الوقائع وتكرارها.

عمود النطاق الزمني:

- إذا كان الخبر يغطي الواقعة بعد حدوثها (ويُستدل على ذلك من سياق السرد ومرحلة سير الإجراءات) ولم يُذكر تاريخ الواقعة، يتم افتراض أن تاريخها هو تاريخ النشر.

- إذا ذكر الخبر وقوع حادثتين: الأولى محدد تاريخها (حديثة)، والثانية لم يُذكر لها تاريخ، يُفترض أن الواقعة الثانية حدثت قبل الواقعة الجديدة بيومين.

عمود المكان:

- في حال لم يذكر الخبر تفاصيل المكان المحدد لحدوث الواقعة، يتم اللجوء إلى الصور إن وُجدت، أو الاستنتاج من سياق النص المنشور لتحديد مكان الحدوث.

عمود حجم المشاركة:

- إذا لم يذكر الخبر عدد المحتجين في الواقعة، تم افتراض رقم تقريبي لحجم المشاركة بالاعتماد على الصور المرافقة للخبر، بما يقرّب التقدير من الواقع.

عمود الفعل القَمعي (الإجراءات الأمنية المواجهة):

- إدراج الرقم (0) لا يعني بالضرورة نفي وقوع أي تدخل أمني، بل يشير إلى غياب المعلومات حول هذه الواقعة وفق آليات البحث المعتمدة.

الاستنتاجات بعد المعالجة والرسوم البيانية:

- بالنسبة للمسار الزمني: كان الربع الثاني من 2025 الأكبر عددًا من حيث الوقائع، بإجمالي 319 واقعة. وكان قطاع العاملين بالقطاع العام/الموظفين الأكثر مشاركة في الاحتجاجات خلال الفترة المذكورة، بواقع 359 واقعة.
- بالنسبة للإقليم الجغرافي: جاء إقليم القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) في الصدارة بإجمالي 109 وقائع، يليه إقليم القناة وسيناء بإجمالي 94 واقعة.
- بالنسبة لنوع الفعل الاحتجاجي: جاء الإضراب عن العمل في المركز الأول بإجمالي 246 واقعة، يليه التظاهر الميداني بإجمالي 143 واقعة.
- المسار الجغرافي أوضح أن محافظة الجيزة سجلت العدد الأكبر من وقائع الاحتجاجات بإجمالي 44 واقعة، تليها محافظة الفيوم بإجمالي 38 واقعة. بينما سجلت محافظات أسوان، الإسماعيلية، الأقصر، البحر الأحمر، الوادي الجديد، دمياط، وقنا العدد الأقل بواقع 12 واقعة لكل منها.
- بالنسبة لسبب الفعل الاحتجاجي: جاءت المطالب الاقتصادية في المركز الأول بإجمالي 464 واقعة.